

## يتعين على السلطات الإيرانية أن تكف عن العبث بحياة ناشط مضرب عن الطعام

قالت منظمة العفو الدوليةاليوم إن السلطات الإيرانية تُعرّض للخطر الشديد حياة أحد نشطاء حقوق الإنسان والمسجون لديها، أرش صديقي، ولهذا ينبغي عليها أن تفرج عنه وعن زوجته، غولروخ إبراهيمي الرائي، دون مزيد من التأخير. وبعد أكثر من شهرين متتابعين من الإضراب عن الطعام، لا يزال أرش صديقي يقبع وراء القضبان في سجن إيفين بطهران في ظل تقارير تشير إلى أنه يتقيأ دماً، ويعاني من مشكلات حادة في التنفس، والقلب، والكلية، والجهاز الهضمي.

وفي انتظار الإفراج عن أرش صديقي، يتعين على السلطات الإيرانية أن تضمن تلقيه العناية الطبية المتخصصة في أحد المستشفيات خارج السجن، بموجب آداب مهنة الطب، بما في ذلك مبادئ الحفاظ على السرية، والاستقلالية، والموافقة المسبقة عن علم قبل اتخاذ أي إجراء.

وبعد أسبوع من التراخي، وفي أعقاب ضغوط عالمية للرأي العام، تعهدت السلطات الإيرانية يوم السبت 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 بأن تفرج مؤقتاً عن الزوجين إذا تم تأمين سندات ملكية بقيمة 10 مليارات ريال (300.000 دولار أمريكي) تُدفع كفالة لصالح أرش صديقي و5 مليارات ريال (150.000 دولار أمريكي) تُدفع كفالة لصالح غولروخ إبراهيمي الرائي. وأعلن محامي الزوجين يوم الأحد 1 يناير/كانون الثاني 2017 أن سندات ملكية لصالح غولروخ إبراهيمي الرائي قد دفعت بهدف الإفراج عنها، لكن السلطات قالت إنه من المرجح أن يتاخر إطلاق سراحها حتى يوم الثلاثاء بسبب عوامل بيروقراطية، تشمل تقييم سندات الملكية. لكن أرش صديقي قال إنه لن ينهي إضرابه عن الطعام حتى يُفرج عن زوجته.

ودخل أرش صديقي، وهو الذي سجن ظلماً بسبب عمله السلمي في مجال حقوق الإنسان، في إضراب عن الطعام منذ 24 أكتوبر/تشرين الأول 2016 احتجاجاً على سجن زوجته، غولروخ إبراهيمي الرائي، وهي مدافعة عن حقوق الإنسان، وكاتبة سُجّنت بسبب تأليف قصة ضد الرجم. وتعتبر منظمة العفو الدولية الاثنين سجيني رأي، وبالتالي يجب الإفراج عنهما فوراً وبدون شرط أو قيد.

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من أن السلطات القضائية اختارت أن تعامل الزوجين الناشطين مثل مجرمين خطرين بحيث فرضت عليهما شروطاً ابتزازية لإطلاق سراحهما بكفالة بدلاً من الإفراج عنهما فوراً وبدون شرط أو قيد.

وتدرك السلطات أن تأخير الإفراج عن أرش صديقي، حتى لو لساعات قليلة، قد يعني بالنسبة إليه الفرق بين الحياة والموت.

### **أزمة الإضراب عن الطعام تسلط الضوء على محن السجناء السياسيين**

وأبرزت أزمة الإضراب عن الطعام، خلال الأسابيع الأخيرة، الطبيعة القاسية لنظام العدالة الجنائية في إيران. وقد اضطر سجناء سياسيون كثيرون، ومن فيهم سجناء رأي، إلى اللجوء إلى خوض إضراب عن الطعام بسبب تضاؤل الأمل أمامهم للطعن القانوني في إجراءات حبسهم غير العادلة.

وقد لجأ مئات من المتعاطفين مع الزوجين، سواء في إيران أو في مختلف أنحاء العالم، إلى وسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن غضبهم من رفض السلطات الإيرانية معالجة المظالم المشروعة التي يعانيها السجناء، مثل الوضع الصحي المتدهور بسبب الإضرابات عن الطعام لفترات طويلة. ومن ضمن السجناء، باستثناء أرش صديقي، هناك علي شريعتي الذي يعاني وضعًا صحيًا لا يمكن التنبؤ بعواقبه؛ إذ يخوض منذ 31 أكتوبر / تشرين الأول 2016 إضراباً عن الطعام للمطالبة بحريةه. ويقضي علي شريعتي حكماً قضائياً بخمس سنوات سجناً فُرِضت عليه بسبب نشاطه السلمي، بما في ذلك مشاركته في احتجاج سلمي لإدانة الهجمات ضد النساء باستخدام مادة الحامض في إيران. وتعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي.

ومن ضمن السجناء السياسيين الآخرين الذين يخوضون حالياً إضراباً عن الطعام، هناك سجين الرأي والناشط في مجال الدفاع عن حقوق الطفل سعيد شيرزاد، ورجل الدين المنشق عن النظام، محمد رضا نكونام، والمواطن التركي الإيراني حسن راستيغاري مجد. ويعتقد أيضاً أن مهدي كوخيان وهو ناشط في مجال الإنترنت، واللبناني نزار زكا وهو خبير في مجال تقييم المعلومات، يخوضان إضراباً عن الطعام، لكن المعلومات بشأن آخر ما استجد في وضعهما غير متوافرة.